بعنوان «نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة»

بمناقشة «القوائم النسبية وتحديد الدوائر الانتخابية»

بعد الخطاب التاريخي لسمو الأمير في 22 يونيو 2022 بدأت مجموعة من الإصلاحات | عندما نتجه للتغيير لابد وأن يحقق ما يصبو إليه الدستور في المواد السابعة والثامنة و108

صورة جماعية من الملتقى

مبارك الطشة

مرزوق الحبيني

أسامة الشاهين

جنان بوشهري

الحجرف: لن أقبل إلا بقانون مبدؤه الأساسي العدل في توزيع الأصوات بين الدوائر

عبدالهادي العجمي: لا يمكن تقديم القوائم النسبية إلا بعدما يتم تحقيق العدالة النسبية

الملا: حماسي لوجود قوائم نسبية تراجع بسبب غياب النظام الحزبي ما يفقد الموضوعية في الترشيح

المطر: تطوير العمل السياسي يرتبط بمناقشة إمكانية تعديل الدستور لتحقيق المزيد من المشاركة

جوهر: وجود نقاش شعبي حول قانون الانتخاب فرصة تاريخية لا يجب تفويتها

العصفور: المشاركة الشعبية في صياغة تصور واضح لتغيير النظام الانتخابي حالة استثنائية

الأنبعي: العمل الجماعي ليس ترفا فكريا أو تنظيرا بل ضرورة ملحة أظهرها الواقع الفعلي

عبدالله المضف: الشعب الكويتي يملك الوعي الكافي لإيصال الصفوة من أبنائه إلى المجلس

أحمد باقر: الوضع الاجتماعي سيفرض نفسه على أي نظام انتخابي

الرومي: النظام الحالي أفرز الكثير من العناصر التي بها ضعف في الأداء والتشريع

يتغير بوتيرة متسارعة ويجب تهيئة الظروف والعمل على تأسيس بلد واعد ومستدام بمدخوله وقدرته على مواجهة التحديات".

وأكد جوهر أهمية إقرار هذا القانون، مطالبا الحكومة باحترام إرادة الغالبية النيابية غير المسبوقة.

ودعا إلى الالتزام بالجدول الزمني للخارطة التشريعية والمضي قدما في إنجاز النظام الانتخابي الأصلح الذي يتم الاتفاق عليه.

واعتبر النائب سعود العصفور أن المشاركة الشعبية في صياغة تصور واضح لتغيير النظام الانتخابي حالة استثنائية يجب استغلالها في الوصول إلى قانون متكامل يعكس الرغبة الشعبية بوضوح.

وقال عصفور إن " نظام القوائم النسبية قد لا يرضي الجميع لكنه مطلوب لتحقيق العدالة الانتخابية في توزيع الدوائر، وتحقيق العمل الجماعي".

وأكد أن "بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه هو الوضع الأسوأ الذي يحتاج إلى التغيير وصولا إلى نظام انتخابي يعالج الكثير من المشاكل التي نعانيها".

من ناحيته أكد النائب عبدالله الأنبعي أن العمل الجماعي ليس ترفا فكريا أو تنظيرا بل ضرورة ملحة أظهرها الواقع الفعلي، منوها بأن الإنجازات التي تحققت في المجلس الحالي لم تتحقق إلا من خلال العمل الجماعي.

وطمأن الأنبعي إلى أن "مخاوف البعض من الانتقال إلى القوائم النسبية ليست في محلها باعتباره نظاما يقوم على بناء البرامج والأفكار وليس الأيديولوجيات القبلية أو الطائفية.

وقال إن " الشعب الكويتي وصل إلى مرحلة كبيرة من الوعي وتمكن من إيصال هذا العدد من النواب الإصلاحيين"، موضحا أن تطبيق القوائم النسبية سيؤدي إلى الانتقال للعمل وفقا للبرامج وليس للأداء الفردي.

واعتبر أن قانون القوائم النسبية يصب في صالح الحكومة بعد أن رأت نتائج تعاونها مع كتل نيابية كبيرة بدلا من التعامل مع أفراد.

واعتبر النائب عبدالله المضف ان إقرار قانون القوائم النسبية انتصار شعبي لإسقاط مرسوم الإرادة الفردية والانتقال إلى العمل الجماعي.

وأكد المضف أن الشعب الكويتي يملك الوعي الكافي لإيصال الصفوة من أبنائه إلى مجلس الأمة ، مبينا أن الانتقال إلى العمل البرامجي المؤسسي مطلوب لضمان غالبية تصوت على إقرار البرامج.

وشدد على أن تغيير قانون الانتخاب ليس رفاهية بل هو لإيجاد مؤسسة سياسية مستقلة بقراراتها وقادرة على إنجاز برامج العمل وحماية مؤسسات الدولة.

وقال المضف إن " نظام القوائم الانتخابية هو قفز للمجهول لمن يقوم بحسابات المكسب والخسارة في الانتخابات إلا أنه يحقق المصلحة العامة للبلد والعمل السياسي المنظم" .

وفي ختام الملتقى أعرب رئيس اللجنة التشريعية النائب مهند الساير عن شكره للمشاركين فيه، مؤكدا أن ما جرى اليوم "أمس" هو كسر لحاجز عدم التواصل بين المشرعين والشعب.

وأعلن الساير عن استقبال أي ملاحظات من المواطنين على القانون من خلال موقع إلكتروني سيتم الإعلان عنه لاحقا، مطمئنا بأن اللجنة التشريعية ستعمل على الأخذ بكل الملاحظات وتلافي السلبيات للخروج بقانون متكامل.

من ناحيتهم أكد عدد من النواب السابقين أهمية تغيير النظام الانتخابي الحالي وإقرار قانون انتخابي جديد ومتكامل يعكس إرادة الشعب ويحقق العدالة بين مختلف الدوائر.

وشددوا في مداخلاتهم خلال فعاليات ملتقى " نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة " الذي تنظمه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، بحضور رئيس مجلس الأمة ونائبه وعدد من النواب الحاليين والسابقين، على ضرورة وضع ضوابط لنظام القوائم النسبية ومناقشته من الجانب الدستوري.

وفي هذا السياق أكد النائب والوزير الأسبق عبدالله الرومي، أهمية تغيير النظام الانتخابي، معتبرا أن النظام الحالي أفرز الكثير من العناصر التي بها ضعف في الأداء والتشريع من أجل تحقيق أهداف خاصة وليس من أجل مصلحة الكويت.

وشدد على ضرورة وضع ضوابط لنظام القوائم ومناقشته من الجانب الدستوري لمنع العمل الفردي بعد النجاح في الانتخابات وتنظيم كيفية طرد المرشحين من القوائم في حال خروجهم عن أهداف وبرامج القائمة.

من جهته قال النائب والوزير الأسبق د. أحمد باقر إن الوضع الاجتماعي سيفرض نفسه على أي نظام انتخابي بدليل ما حصل في انتخابات العراق حيث تحولت القوائم إلى حزبية وطائفية رغم التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي مرات عدة.

وشدد على ضرورة إصلاح المجتمع قبل تعديل النظام الانتخابي، وتعديل الدوائر الانتخابية المعيبة، داعيا إلى التركيز على زيادة عدد الدوائر إلى 10 دوائر حتى يكون هناك قرب أكثر بين النائب والناخب.

ونوه بأن التفاوت في أعداد الناخبين بين الدوائر أمر معمول به حتى في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يوجد تفاوت كبير في عدد الناخبين بين مختلف الولايات.

من جانبه قال النائب السابق محمد الدلال إن مناقشة هذا القانون سوف يجرنا إلى إقرار قانون الأحزاب وإن قبول الشعب هذا الأمر سيتطلب وقتا حتى يتقبل الفكرة.

وأضاف إن هناك رفضا لمثل هذه الأفكار ورفض للصوتين والأربعة أصوات، مؤكدا ضرورة أن يكون هناك توافق لإيجاد حلول لهذه الأمور.

ودعا الدلال اللجنة التشريعية إلى مراجعة الأحكام المتعلقة بالمحكمة الدستورية حتى لا يتم إبطال قانون معين من قبل المحكمة بعد الانتهاء منه وإقراره.

واعتبر الدلال أن القانون به العديد من الملاحظات ويحتاج إلى نوع من المراجعة، مشددا على ضرورة أن يكون هناك ما يقارب 30 % من النواب المستقلين و70% من القوائم النسبية.

من جانبه رأى النائب الأسبق د. جمعان الحربش أن قانون القوائم النسبية يخرجنا من دائرة العمل الفردي الذي استمر أكثر من 60 عاما، مؤكدا أهمية الانتقال إلى هذه التجربة وترك التقييم للشعب الكويتي.

وشدد الحربش على ضرورة عدم العودة في كل الأحوال إلى نظام الأربعة أصوات وخمس دوائر.

بدوره أعرب عضو المجلس التأسيسي النائب الأسبق راشد الفرحان عن شكره للجنة الشؤون التشريعية على توجيه الدعوة للى الشعب الكويتي للمشاركة في مناقشة هذا القانون المهم، مبينا أنها تذكره بالدعوات التي كان يوجهها رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون قديما للمشاركة في مناقشة القضايا الوطنية.

ورأى الفرحان أن موضوع القوائم النسبية يحتاج إلى تريث ونقاش مستفيض مع الشعب وعدم الاستعجال به، داعيا إلى التركيز على زيادة عدد أصوات الناخبين.

وأكد أنه من المتمسكين بمقولة (إلا الدستور) ولكن الضرورات تبيح المحظورات، مبينا أنه يجب تعديل الدستور لزيادة عدد الأعضاء إلى 100 عضو وأن يكون للمرأة تمثيل في مجلس الأمة حيث إنه كان من المطالبين بعضوية المرأة منذ أن كان عضوا في المجلس التأسيسي.

من جهتهم شدد عدد من ممثلي تيارات سياسية وجمعيات النفع العام والمجتمع المدني على ضرورة إقرار قانون انتخابي بنظام القوائم النسبية للانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، واستغلال حالة التعاون النيابي – الحكومي غير المسبوقة في إحداث نقلة نوعية.

وأكدوا خلال مداخلاتهم أمام ملتقى "نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة" الذي تنظمه لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، بحضور رئيس مجلس الأمة ونائبه وعدد من النواب الحاليين والسابقين، أن مشاركتهم في مثل هذه الفعاليات هي نهج جديد يجب أن يسير عليه الجميع.

من جهته اعتبر حامد رشيد البدر، أن تصحيح المسار يتطلب إسقاط مرسوم الصوت الواحد كرد اعتبار شعبي، موضحا أن كل المقترحات السابقة بما فيها نظام الدوائر الخمس كانت مقترحات حكومية، وهذه هي المرة الأولى التي يأتي بها التعديل بمقترحات نيابية.

من جانبه قال فيصل البريدي من جمعية الدفاع عن المال العام إن هناك ردة سياسية بعد مرسوم الصوت الواحد، وإنه يؤيد ويدعم إقرار قانون القوائم النسبية الذي يطرح منذ أكثر من عشر سنوات، مثمنا جهود اللجنة التشريعية من أجل الوصول إلى توافق.

بدورها قالت د. عروب الرفاعي إن ما تم اليوم هو سنة حميدة يجب أن تترسخ بتواصل النواب مع الشعب الكويتي، مؤكدة أن مشاركة المجتمع المدني في مثل هذه الفعاليات هي نهج جديد يجب أن يسير عليه الجميع.

وأشادت الرفاعي بالنضوج الشعبي الذي أثبت مواقفه الصلبة، مؤكدة أن النواب بحاجة إلى مشاركة المواطنين في كل زمان ومكان.

من جانبها قالت د. مها الماجد إن هذه المبادرة جعلتنا نستشعر بأننا جزء من اللجنة التشريعية، مضيفة إنها مع القوائم النسبية وإشهار الأحزاب والحكومة الشعبية.

واعتبرت الماجد أن الصوت الواحد عزّز الفئوية والطائفية، مؤكدة أن الجميع يطمح إلى إقرار أي قانون من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية.

وقال عبدالحميد كاكولي إن عدم وجود قانون للأحزاب يجعلنا نستشعر أن البنية التحتية لإقرار قانون القوائم النسبية غير موجودة، مؤكدا ضرورة البعد عن أي ثغرات في القوائم النسبية وتجنب الادعاءات الدستورية التي أدت إلى إبطال مجلس الأمة مرات عدة.

بدوره أكد بندر الخيران من المنبر الديمقراطي الكويتي، ضرورة النظر إلى عدد الدوائر واشتراط أن يكون تشكيل القوائم بعيدا عن الطائفية، والقضاء على التحالفات السياسية ومساهمة المرأة بشكل كبير.

وطالب الخيران بأن تقوم الجمعيات التعاونية بتوفير مقار انتخابية بأسعار رمزية لإتاحة المجال أمام الشباب الذين يملكون رؤى لطرح أفكارهم.

من جهتها، قالت عضوة الجمعية الثقافية النسائية هيفاء الموسى، إن القوائم النسبية قد تتسبب في ضعف التمثيل السياسي للمرأة، ما لم يتم تحديد نسبة لتمثيل النساء داخل القائمة الواحدة.

واعتبرت أن نظام القوائم النسبية يقضي على شراء الأصوات ونواب الخدمات والعلاقات الشخصية، مؤكدة ضرورة عدم التخوف من الأحزاب السياسية لأن وجود الكتل السياسية هو مستقبل البلد.

وأوضحت أن لدى الجمعية الثقافية النسائية العديد من الاقتراحات أهمها تمثيل المرأة في القوائم وإعادة النظر في التشكيل الجغرافي للدوائر وملف الجنسية والسيطرة على ازدواجية الجنسية.

من جانبه قال صلاح الجاسم إن لدينا 50 نائبا تم اختيار 36 منهم على أساس طائفي وقبلي وعرقي، مبينا أن الناخب يبتعد دائما عن الشخصيات الوطنية ويتجه للشخصيات الطائفية. وطالب الجاسم بتغيير نظام الانتخابات، معتبرا أن النواب الموجودين من بينهم ثلاثة نواب تم اختيارهم على أساس وطني، وباقي النواب عن طريق تياراتهم.

وأكد أن القوائم النسبية سوف ينتج عنها تنوع النواب حتى وإن كانوا لا يحملون برامج وطنية.

من جانبها قالت د. نورة عبدالرزاق إنه منذ عام 2012 ونحن تحت نظام الصوت الواحد الذي لا يعكس الإرادة الشعبية، مؤكدة الحاجة إلى التغيير من خلال زيادة عدد الأصوات أو تحقيق القوائم النسبية.

بدورها قالت سعاد المعجل إن تطبيق نظام القوائم النسبية ينبغي أن تسبقه تأسيس قاعدة اجتماعية تدفع بتطوير العمل السياسي، مبينة أن العمل السياسي مستدام يتطلب وجود قاعدة اجتماعية تسنده.

وشددت على ضرورة التركيز على زيادة المشاركة الشعبية وأن يكون التصويت للأفكار والبرامج وليس للأفراد.

وأكد أنور الرشيد أهمية القانون للارتقاء بالعمل السياسي، مشددا على ضرورة ألا تبنى القوائم النسبية على أسس طائفية أو عرقية.

ودعا الرشيد أعضاء مجلس الأمة إلى الاستعجال في تعديل القوانين المقيدة للحريات ومتابعة تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان العالمي.

ودعا أعضاء اللجنة التشريعية إلى زيارة نيابة الإعلام والاطلاع على الأعداد الكبيرة من المواطنين المتضررين من هذه القوانين، مستغربا أن يصل الحكم على أحد الأشخاص إلى 80 عاما.

وقال الرشيد إن الحريات في الكويت تذبح، لذلك يجب أن يتم إنجاز موضوع العفو بسرعة.

بدوره أوضح عضو مشروع الشباب الإصلاحي عبدالوهاب النصف أن هناك أزمة إدارة في البلد ولمعالجتها لابد من تعديل نظام العمل السياسي.

ورأى أن قانون القوائم النسبية يحقق العمل الجماعي ويقضي على العمل الفردي، معتبرا أن خطاب تصحيح المسار والاصطفاف الشعبي يفرض على النواب إحداث نقلة نوعية في العمل السياسي بإقرار القوائم النسبية وعدم الاكتفاء بالعودة إلى نظام الدوائر الخمس بأربعة أصوات.

وقال د. أنور الزمانان إن العودة إلى النظام الانتخابي السابق فيه إجحاف للدائرتين الرابعة والخامسة حيث تفاوت التمثيل النسبي.

ورأى أن حالة التعاون النيابي – الحكومي غير المسبوقة يجب أن تستغل بتحقيق نقلة نوعية بإصلاح النظام الانتخابي وفقا للقوائم النسبية.

وأكد رئيس اتحاد البترول محمد العتيبي أن هذه القوانين حساسة وستنعكس بالتأكيد على الشعب الكويتي، معتبرا أن تشكيل البرلمان هو عصب أي اصلاح حقيقي ولا يمكن أن يكون هناك تعليم جيد وحياة مستقرة في ظل وجود نظام انتخابي فاسد. وأشار إلى أن إصدار مرسوم الصوت الواحد تجاوز كل الإرادة الشعبية، مستغربا من محاولة البعض تبرير رجوعه عن القوائم النسبية.

وقال العتيبي إننا كشعب يحق لنا أن ننتخب نواب بناء على برامج عمل وأن الإصلاح اليوم يكمن في إقرار القوائم النسبية، معتبرا أن أساس العمل اليوم في المجلس تنافسي وليس تكامليا.

بدوره قال علي نصير إن هذا الحماس نسف القاعدة التي تقول إن النواب لن يغيروا نظاما انتخابيا وصلوا من خلاله إلى مجلس الأمة.

واستغرب الأصوات التي تبرر عدم المضي في إنجاز قانون القوائم النسبية لأن الحكومة لن توافق، مؤكدا أنه ليس من حق الحكومة أن تفصل ما يلبسه النواب والشعب الكويتي.

واعتبر أن المجلس الحالي هو مجلس تأسيسي ثان في حال استكمال إنجاز الإصلاحات المنشودة، مبينا أن حالة التوافق التام أمر مستحيل.

وطالب النواب بعدم التعويل على الزمن والاستعجال في القوانين الإصلاحية.

من جهته قال المواطن عبدالرحمن عبدالغفور إن الأجواء الحالية تشجع على استكمال الإصلاحات.

وبين أن الإجراءات التي اتخذت للتصدي لشراء الأصوات والانتخابات الفرعية ومنع المعاملات أدت إلى خروج هذه التشكيلة الجيدة من النواب رغم سوء النظام الانتخابي.

وأكد ضرورة الخروج بنظام القوائم النسبية حتى نقضي على العمل الفردي وننتقل إلى العمل الجماعي.

من جانبه قال المواطن محمد بنيان "أنتم أمام صفحة تاريخية وتكتبون أسماءكم في التاريخ وصفحة مشرقة بتاريخ الكويت وسيأتي اليوم الذي يذكر فيه التاريخ اجتماعات اللجنة التشريعية وجهودها لإقرار قانون القوائم النسبية".

واعتبر أن نظام الصوتين أسوأ من نظام الصوت الواحد وسيعزز الطائفية والقبلية، معتبرا أن قانون القوائم النسبية هو بوابة الإصلاح في الكويت.